

مؤشر سيادة القانون Rule of Law Index

• نبذة عن المؤشر :

هو مؤشر يقيس مدى إلتزام الدول بسيادة القانون، وهو مرجع أساسي وأكثر دقة، حيث انه يوفر بيانات دقيقة عن ثمانية أبعاد خاصة تتعلق بسيادة القانون وهي:

1. **القيود على السلطات الحكومية Constraints on Government Powers**: يقيس فعالية الضوابط المؤسسية على سلطة الحكومة من قبل السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ووكالات التدقيق والمراجعة المستقلة، وكذلك فعالية الرقابة غير الحكومية من قبل وسائل الإعلام والمجتمع المدني، والتي تخدم دورًا مهمًا في مراقبة الإجراءات الحكومية وعقد المسؤولين، هذا العامل يقيس أيضا مدى حدوث تحولات في السلطة وفقاً للقانون وعمّا إذا كان المسؤولون الحكوميون يُحاسبون على سوء السلوك الرسمي.
2. **غياب الفساد Absence of Corruption**: يقيس غياب الفساد في الحكومة، ويراعي هذا العامل ثلاثة أشكال للفساد وهي: الرشوة، التأثير غير السليم من قبل المصالح العامة أو الخاصة، واختلاس الأموال العامة أو غيرها من الموارد.
هذا ويتم فحص ثلاثة أشكال من الفساد فيما يتعلق بموظفي الحكومة في السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الجيش والشرطة والسلطة التشريعية.
3. **الحكومة المفتوحة Open Government**: يقيس ما إذا كان يتم نشر القوانين والمعلومات الأساسية في الحقوق القانونية، ويُقيّم جودة المعلومات التي تنشرها الحكومة، كما ويقيس ما إذا كانت طلبات المعلومات التي تحتفظ بها وكالة حكومية تُمنح بشكل صحيح، وأيضاً فإنه يقيم فعالية آليات المشاركة المدنية وما إذا كان يمكن للناس تقديم شكاوى محددة إلى الحكومة.

4. **الحقوق الأساسية Fundamental Rights**: يقيس حماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الإنفاذ الفعال للقوانين التي تضمن الحماية المتساوية، وحق الفرد في الحياة والأمن، والإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المتهم، وحرية الرأي والتعبير وحرية العقيدة والدين والحق في الخصوصية وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحقوق العمل الأساسية، بما في ذلك الحق في المفاوضة الجماعية، وحظر العمل القسري وعمالة الأطفال، و القضاء على التمييز.

5. **النظام والأمن Order and Security**: يقيس التهديدات المختلفة للنظام والأمن بما في ذلك الجريمة التقليدية والعنف السياسي والعنف كوسيلة لتصحيح المظالم الشخصية.

6. **إنفاذ النظام Regulatory Enforcement**: يقيس مدى تطبيق اللوائح بفعالية ويتم فرضه دون تأثير غير لائق من قبل الموظفين العموميين أو المصالح الخاصة، ويشمل أيضاً ما إذا كانت الإجراءات الإدارية تتم في الوقت المناسب دون تأخير غير معقول وما إذا كان يتم احترام الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات الإدارية. يعالج هذا العامل أيضاً ما إذا كانت الحكومة تحترم حقوق الملكية للأشخاص والشركات.

7. **العدالة المدنية Civil Justice**: يقيس ما إذا كانت أنظمة العدالة المدنية يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة، وخالية من التمييز والفساد والتأثير غير السليم من قبل الموظفين العموميين. وأيضاً يفحص ما إذا كانت إجراءات المحاكمات تتم دون تأخير غير معقول، وإذا تم تنفيذ القرارات بفعالية، كما يقيس إمكانية الوصول إلى آليات بديلة لتسوية المنازعات وحيادها وفعاليتها .

8. **العدالة الجنائية Criminal Justice**: يقيس ما إذا كان التحقيق الجنائي وإصدار الأحكام والإصلاحات فعالة، وما إذا كان نظام العدالة الجنائية غير مُتحيّز وخالي من الفساد وخالي من التأثير غير السليم وحماية الإجراءات القانونية وحقوق المتهمين.

• الجهة التي تصدر المؤشر :

المؤشر يصدر في تقرير سنوي عن مشروع العدالة العالمي (World Justice Project) وهي منظمة مستقلة تعمل على تعزيز سيادة القانون في جميع دول العالم.

• منهجية المؤشر ومعاييره :

تنحصر درجة المؤشر بين (0 - 1)، حيث أنه كلما اقتربت الدرجة من (1) كان أفضل، ويتم احتساب قيمة المؤشر من خلال (47) مؤشراً فرعياً - بالتشاور مع الاكاديميين والممارسين وقادة المجتمع من جميع انحاء العالم - تدور حول المواضيع التالية:

✓ القيود على السلطات الحكومية

✓ غياب الفساد

✓ الحكومة المفتوحة

✓ الحقوق الاساسية

✓ النظام والامن

✓ انفاذ النظام

✓ العدالة المدنية

✓ العدالة الجنائية

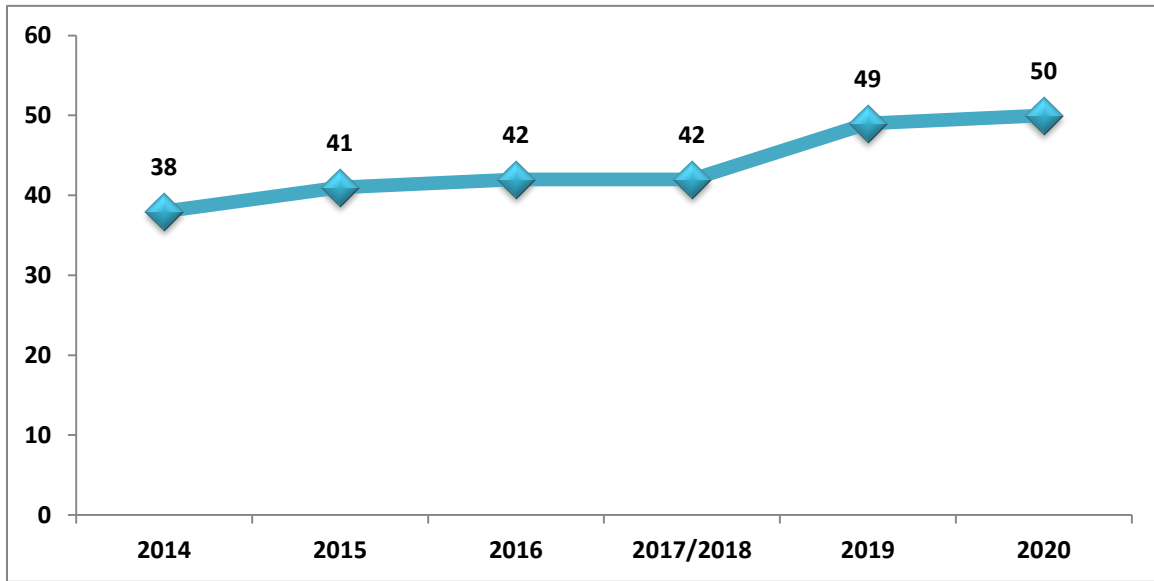
✓ العدالة غير الرسمية

• نتائج الاردن في المؤشر :

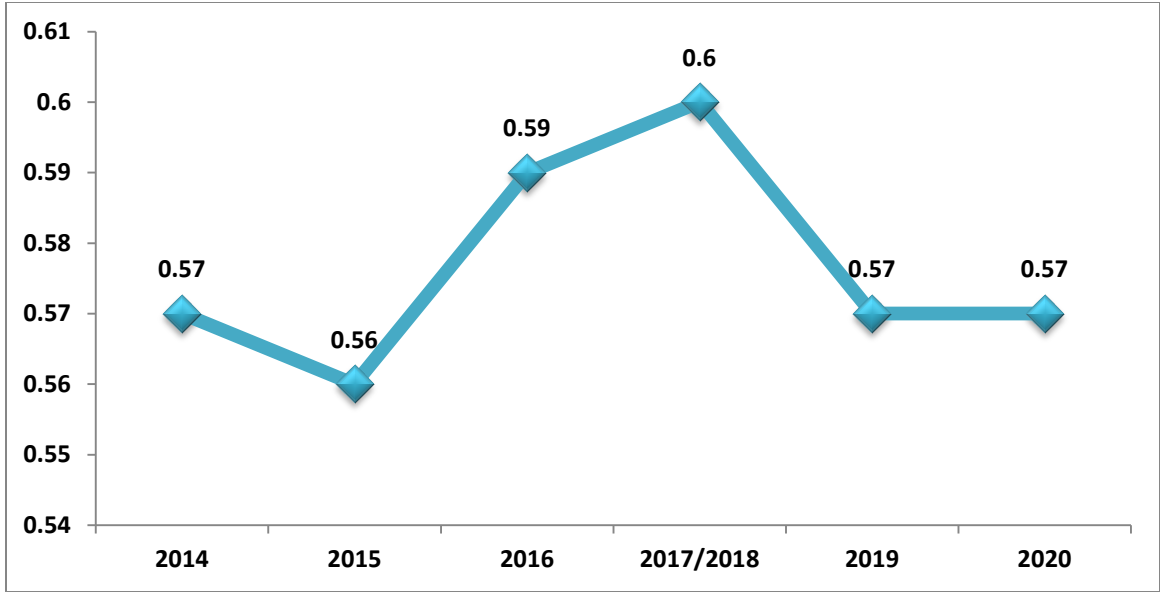
جدول 2: وضع الأردن في مؤشر سيادة القانون للأعوام 2014 – 2020

السنة	الترتيب عالمياً	عدد الدول المشاركة	الدرجة المتحققة	الترتيب عربياً	الاول عربياً
2014	38	99	0.57	2	الامارات
2015	41	102	0.56	2	الامارات
2016	42	113	0.59	2	الامارات
2018/2017	42	113	0.6	2	الامارات
2019	49	126	0.57	2	الامارات
2020	50	128	0.57	2	الامارات

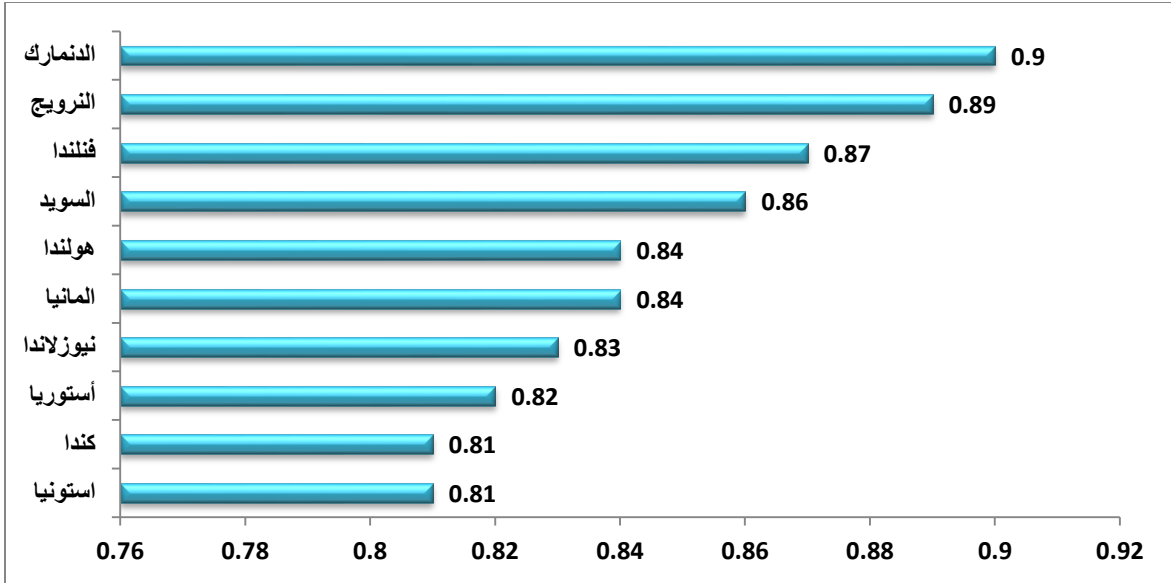
شكل 6: ترتيب الاردن عالمياً في مؤشر سيادة القانون للاعوام 2014 – 2020



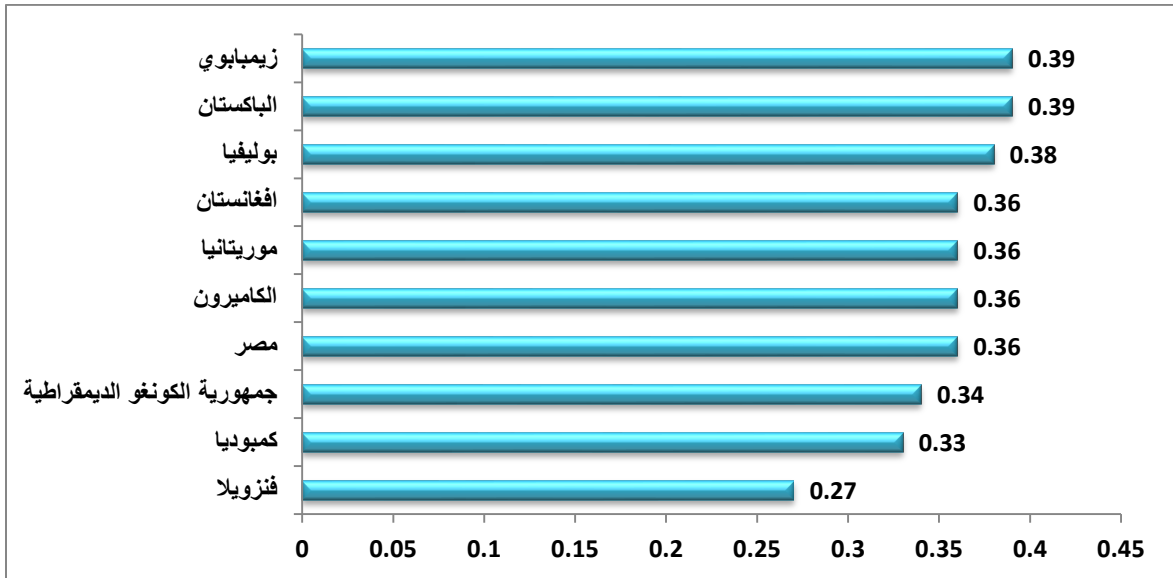
شكل 7: الدرجة التي حققها الاردن في مؤشر سيادة القانون للاعوام 2014 - 2020



شكل 8: الدول العشر الأوائل في مؤشر سيادة القانون عام 2020 (أكثر الدول سيادةً للقانون)



شكل 9: الدول العشر الأواخر في مؤشر سيادة القانون عام 2020 (أقل الدول سيادةً للقانون)



شكل 10: ترتيب الدول العربية والدرجة المتحققة في مؤشر سيادة القانون عام 2020

